مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: معوقات اصلاح مجلس الامن والمتغيرات الدولية الجديدة
اسم الكاتب: أ.م.د. رياض مهدي عبد الكاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/392
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات اصلاح مجلس الامن والمتغيرات الدولية الجديدة

ا.م.د. رياض مهدي عبدالكاظم

كلية الآداب-جامعة واسط

Readh1982alzubaydi@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٩/٨ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١٠/٢٨ تاريخ النشر:٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص:

شهد النظام الدولي الذي تأسس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة تغييرات عديدة، القت بظلالها على طبيعة عمل المنظمة الدولية وبالأخص على جهازها التنفيذي الأول والاهم (مجلس الامن)، مما أدى الى ضعف دوره أحيانا وشلله وعدم قدرته من أداء المهام التي نص عليها ميثاق المنظمة، وهو ما دفع بالمنظمة نفسها الى العمل على اجراء إصلاحات داخلها بوجه عام والسعي لإجراء إصلاحات في مجلس الامن بوجه خاص، وترافق هذا الجهد أيضا بجهود اكاديمية واستشارية لتقديم مقترحات للتعديل بما ينعكس على فاعلية أداء المجلس، الا انها اصطدمت بمعوقات عديدة منها ما يتعلق بالمنظمة نفسها ومنها ما يتعلق بمصالح الدول الكبرى دائمة العضوية وصاحبة حق النقض داخل المجلس

الكلمات المفتاحية: اصلاح مجلس الامن، الأمم المتحدة، المتغيرات الدولية، حق النقض، نظام الامن الجماعي.

Obstacles to reforming the Security Council and new international changes

Assist. Prof. Dr. Riyadh Mehdi Abdul-Kadhum

College of Literature/Wasit University

Abstract:

The international system that established the United Nations after the end of the Second World War witnessed many changes. These changes overshadowed the nature of the work of the international organization, especially its first and most important executive organ (the Security

Council). This has sometimes weakened and dulled the Security Council's role in performing the tasks stipulated in the Charter of the Organization, which has led the Organization itself to work on reforms within it in general and to seek reforms in the Security Council in particular. Academic and advisory efforts were made to submit proposals for amendment to be reflected on the Council's performance effectiveness.

Keywords: Security Council reform, United Nations, international changes, Veto, collective security system.

المقدمة:

شهد النظام الدولي الذي تأسس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة تغييرات عديدة، القت بظلالها على طبيعة عمل المنظمة الدولية وبالأخص على جهازها التنفيذي الأول والاهم (مجلس الامن)، مما أدى الى ضعف دوره أحيانا وشلله وعدم قدرته من أداء المهام التي نص عليها ميثاق المنظمة، وهو ما دفع بالمنظمة نفسها الى العمل على اجراء إصلاحات داخلها بوجه عام والسعي لإجراء إصلاحات في مجلس الامن بوجه خاص، وترافق هذا الجهد أيضا بجهود اكاديمية واستشارية لتقديم مقترحات للتعديل بما ينعكس على فاعلية أداء المجلس، الا انها اصطدمت بمعوقات عديدة منها ما يتعلق بالمنظمة نفسها ومنها ما يتعلق بمصالح الدول الكبرى دائمة العضوية وصاحبة حق النقض داخل المجلس، الا ان ما تقدم لا يمنع من استمرار المطالبات بإجراء الإصلاحات لاسيما مع ما يواجه العالم في عام ٢٠٢٠ من وباء عالمي اثر على جميع دول العالم وأثّر في موازين القوى العالمية بسبب اثاره الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، فضلا عن آثاره السياسية والصحية، الناتجة عن سلوكيات بعض الدول المتحكمة بهذا النظام، مما أعاد موضوع المطالبة بإصلاح مجلس الامن بما يضمن تمثيل أوسع وفاعلية اكبر في أدائه.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه من المواضيع المهمة والجديدة والمطروحة بشكل مستمر على الصعيد الدولي، كما انه من المواضيع المؤثرة في مستقبل الدول

وسياساتها الدولية وتعاملاتها كافة مع المنظمة الدولية او فيما بينها، وعلى صعيد آخر يساعد البحث على معرفة الأسباب التي دفعت للمطالبة بإصلاح مجلس الامن، فضلا عن النتائج الإيجابية التي من الممكن ان تنعكس على الدول النامية وغير الممثلة بشكل دائم وعادل فيه، والدول العربية من ضمنها، كما تنبع أهمية البحث من الحاجة الى التعرف على اهم المشاريع والمقترحات المقدمة للإصلاح، وفي الوقت نفسه التعرف على المعوقات والتحديات التي تعيق عملية الإصلاح المنشودة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في ان مشاريع ومقترحات الإصلاح التي قدمت سابقا والتي من الممكن ان تقدم في المستقبل المنظور تصطدم مع المعوقات والعقبات السياسية المتمثلة بإرادة الدول المهيمنة على عملية صنع القرار في مجلس الامن نفسه، وعدم موافقتها على أي تغيير في قواعد عمله، وتحاول الإجابة على بعض الأسئلة ومنها، ماهي أسباب ودوافع اصلاح مجلس الامن؟، وكيف يمكن جعل مجلس الامن أداة أكثر فاعلية لحل المنازعات الدولية؟ وكيف يمكن جعله أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي؟ وهل توجد معوقات تحول دون ذلك؟

فرضية البحث: يحاول البحث اثبات الفرضية التي مفادها (إذا كانت المتغيرات الدولية الجديدة تعكس الحاجة الحقيقية لإصلاح مجلس الامن، فان الإرادة السياسية للدول الخمس الكبرى دائمة العضوية تمنع ذلك وتؤكد عجز المنظمة عن أداء أي دور إصلاحي).

منهجية البحث: لضرورات المنهجية العلمية تم استعمال المنهج التحليلي، وكذلك المنهج المؤسسي كل حسب الاحتياج العلمي في أثناء البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث الأول تناول أسباب ودوافع اصلاح مجلس الامن والثاني تناول، مشاريع ومقترحات اصلاح مجلس الامن، اما الثالث فتناول المتغيرات الدولية الجديدة ومعوقات وتحديات الإصلاح.

المبحث الأول: أسباب ودوافع اصلاح مجلس الامن

تأسست منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وتم إقرار ميثاقها الذي حدد مهام وصلاحيات وعمل كل جهاز من أجهزتها وفقا لمعطيات تلك المرحلة، وقد طرحت فكرة اصلاح مجلس الامر مرات عده منها عام ١٩٦٥ اذ تم زيادة عضوية الدول غير الدائمة من ستة الى عشرة أعضاء، كما وادرجت قضية اصلاح المجلس على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، وكذلك عام ١٩٩٢، ومن ثم في عام ٢٠٠٤، وهو ما يؤكد وجود أسباب ودوافع تدعو لإجراء عملية اصلاح لهذا الجهاز ليواكب المتغيرات الدولية الجديدة، وهو ما سيتم توضيحه في المطلبين القادمين.

المطلب الأول: أسباب اصلاح مجلس الامن:

يمكن تأشير أسباب عدة تدعو الى ضرورة البدء بعملية اصلاح لمجلس الامن بما يضمن أداء مهامه بصورة فاعلة وبما يحقق الغرض الذي أنشئ من اجله ونذكر منها ما يأتي:

أولا: مرور أكثر من ٧٥ عام على ميثاق منظمة الأمم المتحدة: لقد افرزت هذه الفترة الكثير من الأعباء والتحديات ومواطن القوة والتماسك في أداء المنظمة بشكل عام وأداء مجلس الامن بشكل خاص، كما افرزت أيضا مواطن الضعف والخلل سواء في نصوص الميثاق أو في الوسائل والاليات المستعملة، وهو ما تنبه له واضعو الميثاق سابقا من خلال النص على المادتين (١٠٨و١٠٩) من الميثاق اللتين تتعلقان بآليات تعديله (١). ومن جهة أخرى التحولات المتعلقة بالنظام الدولي وتغير هيكل موازين القوى والتحديات العالمية التي تحتاج لآليات ووسائل وفلسفة مختلفة لتحقيق الأهداف التي أنشئ لأجلها، وبهذا الصدد تجدر الإشارة الى ما أصدره مجلس الامن من قرارات عديدة بموجب الفصل السابع من الميثاق والتي اجازت التدخل العسكري أحيانا او اجازت فرض عقوبات حول قضايا متعدد فسرت على انها تهديدات للسلم والامن الدوليين، مما يبين تغير طبيعة التهديدات نفسها (٢).

ثانيا: الدعوات والضغوط التي تمارسها بعض الدول للانضمام للمجلس: مارست العديد من الدول ضغوط كبيرة واطلقت دعوات متكررة لغرض الانضمام لعضوية المجلس بصفة دائمة أو غير دائمة فطالبت بعض الدول الافريقية بمقعدين دائمين لدول القارة الافريقية على أساس عدم تمثيل القارة في المجلس مما يرسخ ظلم هذه القارة(٣)، وكذلك اليابان وألمانيا باعتبارهما ثاني وثالث اكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة، وكذلك الحال طالبت البرازيل بمقعد دائم بوصفها خامس اكبر بلد في العالم من حيث المساحة، وطالبت الهند أيضا بمقعد دائم باعتبارها ثاني اكبر بلد من حيث عدد السكان، فضلا عن مطالبات أخرى بتوسيع العضوية من دول مثل إيطاليا واسبانيا والأرجنتين وكندا والمكسيك وكوريا الجنوبية وباكستان (٤).

ثالثا: إعادة التوازن داخل مجلس الامن: وتركز هذه النقطة على موضوع اختلال نسبة تمثيل الدول في المجلس مقارنة بعدد الدول الأعضاء في المنظمة، فمع بداية تأسيس المنظمة عام ١٩٤٥ كانت نسبة التمثيل (١ الى ٧ دول تقريبا) ومع ازدياد العضوية ليصل عدد الدول الأعضاء الى (١٩٣) دولة، تحولت نسبة التمثيل (١ الى ١٨ دولة تقريبا)، فضلا عن ذلك طرحت الدول معايير مختلفة لغرض إعادة التوازن داخل المجلس منها ضرورة عدالة التوزيع الجغرافي للقارات من خلال منح قارتي افريقيا وامريكا اللاتينية مقاعد لعدم تمثيلها في المجلس، وفي جانب اخر ملاحظة ان الصين فقط تمثل قارة اسيا في حين ان قارة أوربا تمتلك ثلاثة مقاعد (فرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة)، وفي حالة منح عضوية جديدة لألمانيا سوف يختل التمثيل اكثر(٥).

رابعا: ظهور متغيرات دولية جديدة: وتشتمل على التغييرات التي حصلت على مستوى النظام الدولي وزيادة حدة الصراعات والخلافات وانعكست على عملية صنع القرار في منظمة الأمم المتحدة بحيث تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من توظيف مجلس الامن الذي اصبح اكثر الأجهزة فاعلية بعد انتهاء الحرب الباردة(٦)، ويتضح ذلك من خلال تراجع استخدام حق النقض بعدما كان يستعمل بقدر كبير في اثناء الحرب

الباردة –وتجدر الإشارة الى ان ذلك لا ينفي استعمال هذا الحق من.... دول أخرى مثل روسيا والصين بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال استعملت روسيا حق النقض لسبع مرات خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ ضد مشاريع قرارات في مجلس الامن حول الازمة السورية، وصوتت الصين الى جانب روسيا في مرتين منها–(٧)، فضلا عن ذلك تقلص دور دول العالم الثالث وتحول الصراع بين الشرق والغرب الى صراع بين الشمال والجنوب، وظهور قضايا دولية جديدة مثل البطالة والهجرة والتنمية وحتى الأوبئة ومنها فايروس كورونا الذي ضرب جميع دول العالم واثر تأثيرا سلبيا والقى مسؤولية جديدة وكبيرة على الأمم المتحدة وهيئاتها التابعة لها، ويضاف لما تقدم صعود فاعلين دوليين جدد غير الدول كالمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسية (٨).

المطلب الثاني: دوافع اصلاح مجلس الامن:

من خلال مسيرة عمل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الامن منذ انشائها أظهرت الممارسة العملية بعض المشاكل والعقد التي مثّلت دافعا حقيقيا لتصحيح وإصلاح مسيرة عمل المجلس ويمكن الإشارة الى اهم الدوافع بالآتي:

أولا: موضوع حق النقض (veto): نص ميثاق الامم المتحدة على حق النقض (الفيتو) الذي تستعمله الدول الخمس دائمة العضوية من خلال حق الاعتراض الذي تستعمله عند التصويت على أي مشروع قرار يتعلق بالمسائل الموضوعية من دون المسائل الاجرائية من دون تقديم أي أسباب لهذا الرفض (٩).

استعمال هذا الامتياز ادى الى اخفاق مجلس الامن في الكثير من القضايا المعروضة أمامه بسبب حق الاعتراض على اي قرار دون ابداء الاسباب حتى لو كانت جميع دول العالم تؤيد هذا القرار، فمنذ بداية عمل مجلس الامن تم استعمال حق النقض (٢٣٦) مره فقد استعمله الاتحاد السوفيتي/روسيا (١٠٣) مرة واستعملته والولايات المتحدة (٧٩) مرة استعملته بريطانيا (٢٩) مرة وفرنسا (١٦) مرة والصين تسع مرات لغاية عام ٢٠١٥(١٠).

وبهذا الصدد يذكر ريتشارد باتلر(١١) ان هنالك حاله من التناقض والتعارض في ميثاق الامم المتحدة فمن جهة يدعو الميثاق الى المساوات ما بين الدول الاعضاء ومن جهة اخرى يعطي امتيازات كبيرة ومنها حق النقض لعدد قليل من الدول، وهو ما أصبح محط خلاف ما بين الدول واثار حساسيات كبيره وأدى في بعض الاحيان الى عدم قيام المجلس بمهام الموكلة اليه(١٢)، واقرب مثال تطبيقي على فشل مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين هو فشله في معالجه الازمة السورية منذ عام ٢٠١١ بسبب استعمال حق النقض لأكثر من مرة من.... روسيا.

ما تقدم يدعو لضرورة ان تحترم فلسفه امتياز (حق النقض)، فلا جدوى من تحقيق السلم والامن الدوليين ما لم يحسن استعمال هذا الامتياز، وتبقى الآمال والجهود معقوده على المتغيرات الدولية الجديدة للضغط على الدول الكبرى للقبول بإصلاح مجلس الامن قبل ان يفشل في أداء مهامه وتلاقي منظمة الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم (١٣) نفسه.

ثانيا: النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن: يمارس مجلس الامن اعماله من الداخل من خلال النظام الداخلي او اللائحة الداخلية التي اقرت بشكل مؤقت عام ١٩٤٦، ولم يتم وضع نظام داخلي دائم الى الان، فضلا عن ميثاق المنظمة، والذي يتضمن القواعد العامة لإجراء الاجتماعات وآلية اعداد جدول الاعمال ونظام التصويت (١٤). ان ما يؤشر على هذا النظام الداخلي من سلبيات هو تكييف الدول دائمة العضوية لقواعده بما يتلاءم ومصالحها مما أدى الى اختلال التوازن فيما بين الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية والدول الأخرى غير الدائمة العضوية نتيجة اختلاف المصالح والأهداف وقد انعكس ذلك سلبا على أداء مجلس الامن والأمم المتحدة بوجه عام (١٥).

فعلى سبيل المثال تنص المادة (٤٨) منه على ان تكون اجتماعات المجلس علنية وفي بعض الحالات مغلقة، الا ان الممارسة العملية تؤكد عقد اجتماعات غير رسمية قبل

الاجتماعات الرسمية مما يتناقض واحكام النظام الداخلي، فضلا عن تأثيرات ذلك في مسارات عملية اتخاذ القرار (١٦).

ثالثا: فشل نظام الامن الجماعي: اثبتت التطبيقات العملية لمفهوم الامن الجماعي فشله بسبب افتقاده الى الفعالية بسبب الحاجة الى أجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن جهة أخرى ظهور متغيرات دولية جديدة مثل التغير في طبيعة الفواعل والتغير في طبيعة النزاعات والتغير في النسق الدولي وبروز المتغير الثقافي وبروز العولمة. فضلا عما تقدم وجهة انتقادات لهذا النظام منها خضوعه لازدواجية المعايير وكذلك وجود هوة كبيرة بينه وبين الممارسة والتطبيق وكذلك استغلاله من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها (١٧). وفي هذا الصدد يذكر نبيل العربي (١٨) انه كان ممثلا لمصر في مجلس الأمن خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ورأس المجلس في يونيو ١٩٩٦ وشاهد بنفسه تهديدات الدول الخمس في المشاورات قبل التصويت باستخدام الفيتو لإجهاض الكثير من القرارات المهمة (١٩).

المبحث الثاني: **مشاريع ومقترحات اصلاح مجلس الامن**

إن اصلاح مجلس الامن أصبح من المواضيع المطروحة بقوة في مطلع القرن الحادي والعشرين، سواء على مستوى الدول الأعضاء او على مستوى المنظمة الدولية وامينها العام أو على مستوى المختصين ومراكز الأبحاث، لذا سنتناول المشاريع والمقترحات المطروحة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المشاريع والمقترحات المقدمة من..... الأمين العام للأمم المتحدة

بعد مضي أكثر من (٧٥) عام على تأسيس الأمم المتحدة وحصول متغيرات دولية كثيرة أصبحت تشكيلة مجلس الامن تعكس خللا فاضحا من حيث مصداقيته في تمثيل الدول كونه لا يتضمن أي تمثيل للدول النامية، ولا يمثل التوزيع الجغرافي العادل، كما لا يمثل التوزيع السكاني العادل، فضلا عن ظهور نقاط ضعف وخلل كبير في أدائه بعد بروز الكثير من المتغيرات الدولية الجديدة مثل تنامي ظاهرة الإرهاب وتحديات التنمية والتحديات المناخية والبيئة وغيرها (٢٠).

ومن هذا المنطلق طرحت عدة مبادرات من الأمانة العامة للأمم المتحدة لإصلاح المنظمة منذ مطلع الخمسينات، لكنها كانت جزئية، ومع نهاية القرن العشرين طرح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي مبادرة لإصلاح المنظمة الدولية عام ١٩٩٢ ركزت على أربع محاور هي: (الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام)، وقد ذكر بطرس غالي فيما بعد ان فكرته المتمثلة بتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام اثارت اهتمام واسع في بدايتها لكنها قوبلت بالتجاهل فيما بعد بسبب عدم إمكانية تنفيذها سياسيا (٢١).

اما المبادرة الثانية فقد طرحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عام ٢٠٠٥ في تقرير بعنوان (في مناخ أكبر للحرية. نحو تحقيق التنمية للجميع)، والذي مثل في وقتها جدول اعمال لقمة العالم واجندة لإصلاح المنظمة الدولية، وقد شكل عنان عدة فرق لهذا الغرض ومنها الفريق رفيع المستوى الذي شكل لدراسة التهديدات والتحديات التي تواجه العالم وتقديم الاقتراحات لإجراء التغييرات المناسبة لمواجهتها (٢٢)، وفيما يتعلق بموضوع البحث سنركز على المقترحات حول اصلاح هياكل المنظمة وبالتحديد مجلس الامن.

وبهذا الصدد يعتقد الفريق رفيع المستوى ان اصلاح مجلس الامن ينبغي ان يفي بعدة مبادئ منها (٢٣): (ا–ان يترتب على هذا الإصلاح ان يشارك في اتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، ماليا وعسكريا ودبلوماسيا. ب–أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء وخاصة من العالم النامي، في عملية اتخاذ القرار. ج–ألا يؤدي إلى إضعاف فعالية مجلس الأمن. د–أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعا للمساءلة).

وقد قدم الفريق نموذجين للإصلاح لم يتم خلالهما المساس بالأعضاء الخمسة الدائمين ولم يلغ العضوية الدائمة ولا حق النقض الفيتو، وانما إضافة أعضاء دائمين وغير دائمين وأعطى الضوء للدول لغرض المناقشة والحوار لغرض الاتفاق على أحد

النموذجين، الا ان الخمس عشرة عام الماضية لم يحصل خلالها أي تقدم ملحوظ بهذا الشأن، ويمكن توضيح النموذجين بالآتي:

النموذج الأول: يتضمن النموذج الأول إضافة ستة مقاعد دائمة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد، مع توزيع هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسة كما يأتي (٢٤):

المنطقة الاقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة (المستمرة)	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير قابلة للتجديد)	المجموع
افريقيا	٥٣	صفر	٢	٤	٦
اسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥٦	١	٢	٣	٦
اوروبا	٤٧	٣	١	٢	٦
الأميركتان	٣٥	١	١	٤	٦
المجموع	١٩١	٥	٦	١٣	٢٤

المصدر: تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر امنا: مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك، الأمم المتحدة، الوثيقة ذات الرمز A/59/565، ٢٠٠٤

النموذج الثاني: يقترح هذا النموذج عدم انشاء أي مقاعد دائمة جديدة، وانما إضافة ثمانية مقاعد قابلة للتجديد مدتها (٤) سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان غير قابل للتجديد مع توزيع المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسة كما يأتي (٢٥):

المنطقة الاقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة (المستمرة)	المقاعد المقترحة القابلة للتجديد التي مدتها ٤ سنوات	المقاعد الجديدة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد	المجموع
افريقيا	٥٣	صفر	٢	٤	٦
اسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥٦	١	٢	٣	٦
اوروبا	٤٧	٣	٢	١	٦
الأميركتان	٣٥	١	٢	٣	٦
المجموع	١٩١	٥	٨	١١	٢٤

المصدر: تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر امنا: مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك، الأمم المتحدة، الوثيقة ذات الرمز A/59/565، ٢٠٠٤

وقد اكد الفريق رفيع المستوى الذي اقترح النموذجين على انه لا ينبغي ان يعتبر أي تغيير في تكوين المجلس دائما او غير قابل للطعن فيه مستقبلا، كما ينبغي ان يعاد النظر في تكوين مجلس الامن عام ٢٠٢٠، وكذلك اكد الفريق على تبديد مخاوف الدول دائمة العضوية من خلال التأكيد على ان زيادة الأعضاء لا تتضمن توسيع حق النقض ولا يتضمن تعديل الميثاق فيما يخص سلطات المجلس الحالية، مع عدم قناعة الفريق بهذا الاجراء كونه لا يتلاءم وعصر الديمقراطية الذي نعيشه، كما أضاف الفريق مقترح استحداث نظام التصويت الارشادي الذي يمكن مجلس الامن واعضائه من ابداء المواقف علنا شان اجراء مقترح، كما أوصى الفريق بضرورة تضمين النظام الداخلي للمجلس طرقا جديدة لتحسين الشفافية والمساءلة واضفاء الصفة الرسمية على تلك الطرق (٢٦).

المطلب الثاني: المشاريع والمقترحات المقدمة من بعض الدول والمراكز البحثية والاكاديمية

الى جانب المقترحين اللذين قدما من الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان والمقدم من الفريق رفيع المستوى، قدمت مقترحات أخرى منها من قبل الدول الأعضاء ومنها من قبل جهات أخرى كمراكز الأبحاث والأكاديميين والتي يمكن عرض أهمها كما يأتي:

أولا: المقترحات المقدمة من قبل بعض الدول الأعضاء: تنوعت واختلفت المقترحات المقدمة من قبل الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الامن وتوسيع عضويته ومنها مقترح حركة بلدان عدم الانحياز التي طالبت بتصحيح حالة التمثيل الناقص لها داخل المجلس واقترحت ان يتم زيادة (١١) عضوا جديد، كما طرحت دول مثل السويد والأرجنتين والمكسيك مقترح زيادة وتوسيع العضوية بأعضاء غير دائمين فقط مع تمثيل

جغرافي عادل، كما انفردت كوبا بمقترح مفاده الغاء المقاعد الخمسة الدائمة العضوية في المجلس لان الظروف الدولية قد تغيرت (٢٧).

كما اقترحت إيطاليا إيجاد مجموعة جديدة تتكون من أعضاء غير دائمين يتبادلون فيما بينهم العضوية على ان يبقى عدد الأعضاء الدائمين كما هو، على ان تضم المجموعة الجديدة (٢٤) دولة يتم اختيارها من القارات الخمس ويتم تمثيلهم كل ثلاث دورات ٦ سنوات، وهذا يمكن ان يساعد في حل المشكلة القائمة. كما تسعى الولايات المتحدة لحصول كل من المانيا واليابان على مقعد دائم في مجلس الامن وهو ما تعارضه بريطانيا وتؤيده فرنسا والمانيا.

وتجدر الإشارة الى ان معظم الدول تدرك ان تحقيق التمثيل يجب ان يكون متوازنا فعلى سبيل المثال يوجد الى جانب اليابان في اسيا الهند والباكستان والى جانب المانيا في اوروبا إيطاليا واسبانيا والى جانب البرازيل في أمريكا الجنوبية الارجنتين وفي افريقيا توجد جنوب افريقيا ونيجيريا ومصر (٢٨).

ومن المقترحات العربية ما تقدمت به الأردن والذي يتمثل بمنح اليابان وألمانيا عضوية دائمة مع تمتعهما بحق الاعتراض، فضلا عن كفالة مقاعد دائمة لكل من قارة اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية دون تحديد العدد او طريقة الاختيار او نوع الصلاحيات، وكذلك زيادة عدد المقاعد المخصصة للعضوية غير الدائمة من (١٠) الى (١٥) يعاد توزيعها على النحو الاتي: (٤) مقاعد لأسيا، (٥) مقاعد لإفريقيا، (٣) مقاعد للأميركتين (٢٩).

ثانيا: مقترحات الجهات البحثية والأكاديميين: قدمت العديد من المقترحات لإصلاح مجلس الامن من جهات مختلفة منها استخدام قاعدة لتعاقب العضوية (كالترتيب الأبجدي مثلا) ويكون المقعد في هذه الحالة مقعدا إقليميا يتعاقب عليه شاغلون من دون أن يكون لصاحبه حق النقض، كما تم اقتراح نموذج يقوم على أساس الاختيار على مدى التزام الدولة بخدمة قضايا المجتمع العالمي وحجم إنجازاتها في هذا المجال

اذ يخصص مقعدان للشمال والجنوب ويمكن ان تبقى الدول بموجبه في المجلس لمدة أطول من السنين المحددة الان لعضويته (٣٠).

الى جانب ما تقدم طرح مقترح بصيغة (٥+٥) والذي يتلخص بإضافة (٥) مقاعد دائمة اثنان منها لقوى ذات وزن عالمي و(٣) لقوى إقليمية تمثل قارة أمريكا اللاتينية وافريقيا واسيا، تضاف لها (٥) غير دائمة (٣١).

كما طرحت صيغة (٤+١+٢+٣) والتي تقضي بمنح المانيا واليابان مقعدين دائمين من دون حق النقض، ومنح (٣) مقاعد شبه دائمة لقارة اسيا وامريكا الجنوبية وافريقيا، ومقعد يخصص لقوة ذات وزن عالمي، فضلا عن (٤) مقاعد غير دائمة تشغل بالتناوب. وطرح أيضا خيار صيغة (٢+٦+٢) والذي يخصص مقعدين دائمين لكل من قارة اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية، ومقعدين لدولتين ذات وزن عالمي، فضلا عن (٦) مقاعد غير دائمة. وطرحت أيضا صيغة (٥+٥) والتي تقترح إضافة (٥) مقاعد دائمة فقط يتم شغلها بالتناوب على اساس تعديل الميثاق للنص على أسماء الدول التي يمكن ان تتناوب عليها، وكذلك (٥) مقاعد غير دائمة يتم التناوب عليها وفقا للنظام المطبق حاليا (٣٢).

ومما تقدم يتبين لنا مقدار التناقض والتعارض الكبيرين في توجهات الدول وعدم وجود اتفاق على صيغة معينة للإصلاح سواء على صعيد المقترحات المقدمة من الأمين العام والفريق رفيع المستوى او على صعيد مطالب الدول الأعضاء او على صعيد المقترحات المقدمة الجهات البحثية والأكاديمية، ولايزال هذا الاختلاف مستمر ولا يبدو ان هنالك إمكانية لحسم الخيار الأفضل في الوقت الراهن على اقل تقدير.

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية الجديدة ومعوقات وتحديات الإصلاح

ان قضية اصلاح مجلس الامن لم تكن وليدة اللحظة، انما ارتفعت الأصوات المطالبة بإصلاح هذه المؤسسة المهمة منذ عقود، وقد واجهت سابقا وتواجه حاليا معوقات وتحديات كثيرة في ظل متغيرات دولية جديدة، منها ناتج من داخل منظمة الأمم

المتحدة نفسها، ومنها ما يتعلق بمصالح الدول الكبرى خارج إطار المنظمة، وهو ما سنبينه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المعوقات والتحديات الداخلية:

واجهت عملية اصلاح مجلس الامن معوقات وتحديات عديدة على المستوى الداخلي منها ما يتعلق بعمل الفريق رفيع المستوى ومنها ما يتعلق بعدم امكان الغاء حق النقض، ومنها ما يتعلق بالاعتراض على زيادة العضوية ومنها ما يتعلق بتعديل الميثاق وسنوجزها بالآتي:

أولا: مدى الاستجابة لمقترحات الفريق الاستشاري: بالرغم من الجهود المتواصلة والكبيرة التي قام بها هذا الفريق على مدى سنوات متواصلة، الا انه يحتاج الى ان يحصل على اتفاق مسبق قبل ان يصل الى نتائج متفق عليها، وهو ما دعا رئيس الفريق (اناند بنياراتشون) الى القول: (آخذ على عاتقي ان أوجه انتباهكم ان أعضاء الفريق لم يتوصلوا الى اتفاق بشان النموذجين المطروحين لتوسيع مجلس الامن وأسلوب تحديد معايير العضوية فيه، اذ يعتقد بعض أعضاء الفريق اعتقادا راسخا ان النموذج الوحيد الذي ينطوي على توسيع العضوية الدائمة، حتى مع عدم منح حق النقض سيؤهل مجلس الامن لمعالجة تهديدات القرن الجديد، ويعتقد أعضاء اخرون بنفس القوة ان البديل الأفضل في المضي قدما هو النموذج الذي يقوم على انتخاب أعضاء لمدد طويلة ولكن دون التمتع بالعضوية الدائمة)([٣٣]).

ثانيا: تحدي الغاء حق النقض: اذ ان الغاء حق النقض سيقابل بالنقض، فلم ينص الميثاق على أي شرط يسمح بإلغاء حق النقض دون الموافقة الجماعية للدول الخمس دائمة العضوية، فلا يعقل ان توافق الصين او فرنسا او بريطانيا او روسيا او الولايات المتحدة على هذا المقترح، فضلا عن ان وضع حق النقض لكي يمكن الدول الخمس داخل المنظمة من حجب أي قرار قد تجده متعارضا مع مصالحها (٣٤).

ثالثا: تحدي إضافة أي أعضاء جدد: سواء مع حق النقض او بدونه، اذ واجه هذا المقترح الكثير من الاعتراضات من الدول التي تشعر انها ينبغي ان تدخل في منافسة

حقيقية للحصول على مثل هذا الامتياز، او قد يشوب علاقتها بإحدى الدول المرشحة التوتر، فعلى سبيل المثال العديد من الدول الاوربية تعارض عضوية المانيا، كما تعارض الارجنتين صعود البرازيل. (٣٥)

رابعا: إشكالية تعديل الميثاق: اذ لم ينص ميثاق الأمم المتحدة على آلية إمكانية تعيين أعضاء دائمين اخرين، وعليه فان أي تغيير للأعضاء الدائمين يتطلب تعديلا للميثاق نفسه، وبالرغم من نص الميثاق على آلية تعديل نفسه في المواد (١٠٨، ١٠٩) الا ان الناحية العملية والقانونية تقتضي ان تحصل موافقة جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لإجراء أي تعديل على ميثاق المنظمة سواء بالحذف او الإضافة او إعادة النظر. وهو ما يعني بالإجمال ان أي اصلاح للمجلس هو امر مرهون بإرادة ورغبة او موافقة تلك الدول، وهو في الوقت نفسه مرهون ومرتبط بمدى استعداد تلك الدول للتخلي او التنازل عن جميع او بعض امتيازاتها وحقوقها المكتسبة من خلال نصوص هذا الميثاق (٣٦).

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية الجديدة والمعوقات والتحديات الخارجية

واجه مشروع اصلاح مجلس الامن معوقات وتحديات خارجية ناتجه عن المتغيرات الدولية الجديدة والتي تضاف للتحديات والمعوقات الداخلية والتي تتمثل بمصالح الدول دائمة العضوية، والتخوف من عدم فاعلية المجلس في حال توسعته وسنوضحها بالآتي:

أولا: مصالح الدول دائمة العضوية: تقوم السياسة الخارجية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن على أساس المصالح القومية لكل واحدة منها، ومن ثم تتزايد مخاوف كل دوله منها من ان اصلاح مجلس الامن وزيادة العضوية فيه يتعارض ومصالحها الوطنية، وهو ما يشكل عائقا وتحديا حقيقيا، كما سينمي الشعور بعدم فاعلية عمل المجلس لاحقا. اذ تبدي هذه الدول عدم رغبتها واستعدادها للتخلي عن امتيازاتها التي حققتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتمتعها بالعضوية الدائمة وحق النقض، لذا فان أي زيادة في أعضاء المجلس يعني فقدانها لوضعها المميز ودورها في

تحريك الاستراتيجيات الدولية لصالحها، وتضاف لذلك عدم قبول هذه الدول بمنح مقاعد دائمة جديدة لأنها ستقلل من تأثيرها السياسي ومن ثم سيعرض السلام العالمي للخطر، وسيؤدي الى اشتعال التنافس الحاد بين الدول التي تريد الحصول على هذه المقاعد (٣٧).

على سبيل المثال تتمسك فرنسا بامتيازها ولا تريد ان ترى زعامتها الاوربية تضعف، وتعتبر قبول المانيا كعضو دائم في مجلس الامن سيمكنها من احتلال مكانة مركزية في الاتحاد الأوربي على المدى الطويل. وعلى صعيد اخر تطرح الصين نفسها كممثل شرعي لقارة اسيا في مجلس الامن، ولن تقبل بان تحتل اليابان مقعدا دائما مع حق النقض او بدونه، وكذلك الحال بالنسبة لروسيا التي تعارض مجيء قوة اقتصادية جديدة في مجلس الامن فيه خطر إنزال روسيا الى مستوى أدنى وتهميشها في بعض الملفات الدولية. وتكاد تكون الولايات المتحدة وبريطانيا الدولتان الوحيدتان اللتان لم تبديا مخاوفهما من توسيع مجلس الامن وذلك لانهما تعودا على فرض آرائهما على منظمة الأمم المتحدة (٣٨).

ثانيا: عدم فاعلية المجلس في حال توسعته: تبرز هذه الإشكالية والتحدي نتيجة التوسع في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، اذ ترى الدول المعارضة للتوسع في الأعضاء ان هذا التوسع سياتي بنتائج عكسية، فبدل من ان يستجيب مجلس الامن بسرعة للازمات الدولية وبدل ان يتخذ إجراءات سريعة سوف يعاني المجلس من عدم الفاعلية وضعف الاستجابة، ذلك ان إضافة دول جديدة قد يؤدي الى عرقلة قرارات مجلس الامن، وعلى صعيد اخر ان منح الأعضاء الجدد حق النقض سوف يؤدي الى شلل المجلس من خلال سوء استخدام هذا الحق، وستعود أجواء الحرب الباردة من جديد(٣٩).

كما يطرح موضوع ادخال أعضاء جدد للمجلس التخوف من تحول المجلس الى منبر سياسي لإلقاء الخطب واحتدام الصراعات والنقاشات المطولة ومن ثم التباطء في اتخاذ القرارات (٤٠).

ومن جانب اخر يرى البعض ان اصلاح الكيفية التي يعمل بها مجلس الامن من خلال زيادة أعضائه الدائمين وغير الدائمين لا يعد الطريقة الوحيدة لتحسين فاعليته، وانما هذا يحل جزء بسيط من المشاكل التي تتعرض لها المنظمة في الوقت الراهن، خصوصا اذا ما علمنا بان تحديات الامن الدولي التي تواجه الأمم المتحدة اليوم مختلفة اختلافا كبيرا عن التي واجهتها سابقا، فعالم القرن الحادي والعشرين يواجه مخاطر جديدة مثل الإرهاب النووي وانهيار الدول والانتشار السريع للأوبئة المعدية كما هو الحال بفايروس كورونا المستجد الذي ضرب العالم اجمع(٤١)، وعليه فان زيادة عدد أعضاء المجلس قد تصيبه بالشلل او تضعف من فاعليته في عصر تتسارع متغيراته الدولية ويحتاج الى مجلس امن اكثر تماسكا واكثر حزما وفاعلية في الاستجابة للتحديات والمتغيرات الدولية الجديدة.

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد استعراضنا في هذا البحث الأسباب والدوافع التي دفعت للمطالبة بإصلاح مجلس الامن، ومن ثم التطرق الى مشاريع ومقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة ومن الدول ومن الجهات البحثية والاستشارية، وكذلك بعد تحديد وتحليل اهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا الإصلاح توصلنا للاستنتاجات الاتية:

١- منذ تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ولغاية عام ١٩٦٥ كان أعضاء مجلس الامن (١١) عضوا، وقد تم اول تعديل في ذات العام ليصبح عدد الأعضاء (١٥) عضوا، ولم يتم تعديل هذا العدد لغاية الان بالرغم من حصول متغيرات دولية عديدة وجديدة.

٢- ان تقسيم العضوية داخل مجلس الامن لأعضاء دائمين خمسة مع حق النقض وأعضاء غير دائمين عشرة بدون حق النقض يكرس عدم المساواة والتمييز بين أعضاء المنظمة ويحتكر الامتياز لدول قليلة لا تقبل التخلي او التنازل ولو جزئيا عن هذا الامتياز رغم تغير الظروف والمتغيرات الدولية.

٣- ان تجربة الأمم المتحدة ومجلس الامن خلال ٧٥ عام الماضية تؤكد ضرورة القيام بإصلاح وتغيير حقيقي وفعال ليتم تجاوز حالة الضعف والخلل التي تشوب عمل مجلس الامن وليكون أكثر استجابة للمتغيرات الدولية الجديدة التي لا يستطيع المجلس بوضعه وتشكيلته وادواته الحالية ان يستجيب لها بفاعلية وكفائه.

٤- ان كثرة المقترحات والمشاريع المقدمة لإصلاح مجلس الامن سواء على صعيد المنظمة الدولية او الدول الأعضاء او الجهات البحثية والاستشارية تبين الاختلاف الكبير في وجهات النظر بشأن الإصلاح من جهة، وتبين صعوبة اجراء الإصلاح من جهة أخرى.

٥- من خلال استعراض مقترحات بعض الدول الأعضاء التي تسعى للحصول على عضوية دائمة في مجلس الامن يتضح لنا حجم التنافس والتسابق المحموم بين هذه الدول كما هو الحال بين المانيا وإيطاليا واسبانيا في اوروبا، وبين اليابان والهند وباكستان في اسيا، وجنوب افريقيا ومصر ونيجيريا في افريقيا، والبرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية.

٦- ان الدول دائمة العضوية والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية لن تفرط بامتيازاتها ومكاسبها بسهولة، وستعارض أي اصلاح بمجلس الامن يحد من نفوذها وصلاحياتها الحالية، وان عملية الإصلاح تتعارض ومصالحها القومية والعالمية، لذلك فان عملية الإصلاح تتطلب جهودا وضغوطا مستمرة ومتواصلة لإقناع هذه الدول للتخلي ولو عن جزء من هذه الامتيازات.

٧- ان التوسع المفرط في عدد أعضاء مجلس الامن من الممكن ان يؤدي الى نتائج عكسية ومن ثم ضعف أداء المجلس بسبب تعارض المصالح الكبير بين الدول المختلفة وصعوبة الاتفاق لاسيما في المواقف الطارئة والحساسة التي تحتاج اتخاذ قرار بصورة سريعة.

٨- بالرغم من كل المعوقات والتحديات والعراقيل الا ان الإصلاح ممكن التحقق في هذه المرحلة، فالمتغيرات الدولية الجديدة تفرض على الدول الدائمة والدول الأعضاء في

المجلس وفي المنظمة التنازل عن جزء من مصالحها لتحقيق الاستقرار في النظام الدولي بما يضمن مصالح الجميع.

قائمة الهوامش:

١- المواد (١٠٨، ١٠٩)، ميثاق الأمم المتحدة

٢- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٠٩، ص٤١٠

٣- نميرة نجم-المستشار القانوني للاتحاد الافريقي-، موقف موحد لإفريقيا للحصول على حق الفيتو ومقعد دائم بمجلس الامن، جريدة اليوم السابع، ١٢ يناير ٢٠٢٠ على الرابط الاتي: https://bit.ly/3eAooTj

٤- هبة القدسي، صراع النفوذ داخل مجلس الامن، دراسة منشورة على الانترنيت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥ على الرابط الاتي: https://aawsat.com/home/article/14698

٥- علي هادي الشكراوي، اصلاح مجلس الامن بين الضرورات العملية والمحددات السياسية، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص٢٠

٦- أبو بكر دسوقي، ستون عاما على الأمم المتحدة-العقبات امام الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ٢٠٠٥، ص١١٨

٧- تقرير اخباري على موقع BBCعربي، حق النقض (الفيتو) حقائق وأرقام، ٢٠١٧/١٢/١٩، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-42400008

٨- حسن نافعة، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص٤٨٨.

٩- محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن من منظور القانون الدولي، بحث منشور في مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، كربلاء، العدد ١١، ٢٠١٠، ص٢٣٦.

١٠- تقرير اخباري على موقع BBCعربي، مصدر سبق ذكره.

١١- متخصص في الشؤون الدولية بجامعه بنسلفانيا

١٢- نقلا عن، هبة القدسي، صراع النفوذ داخل مجلس الامن، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط الاتي: https://aawsat.com/home/article/14698

١٣- ناجي ملاعب، مشاريع اصلاح مجلس الأمن الدولي وانعكاسه على الأمن الجماعي، بحث منشور على موقع الامن والدفاع العربي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٣، على الرابط الاتي:
https://sdarabia.com/2017/02/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-

١٤- فرج عصام بن جليل، مجلس الامن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات إصلاحه في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص٢٢، ص٢٣.

١٥- مسيكة محمد الصغير، قرارات مجلس الامن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق بن عنكنون، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص٢٠، ص٢٢.

١٦- عثمان ناصر منصور، مجلس الامن والحاجة للإصلاح، صحيفة الرأي، ٢٠١٧/١٠/٣٠

١٧- جارش عادل، الامن الجماعي في الواقع الدولي، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي في ٢٠١٦/١٠/١٦ على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=38670

١٨- امين عام جامعة الدول العربية سابقا، وقاضي في محكمة العدل الدولية سابق.

19 -نبيل العربي، فشل نظام الامن الجماعي الدولي، مقال منشور في جريدة الشروق الالكترونية بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦ على الرابط الاتي:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16022018&id=e385bda1-91f4-434a-8c02-aa6cf1986a83

٢٠- مسيكة محمد الصغير، قرارات مجلس الامن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق/بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ٢٠١٠، ص ١٢٧

٢١- صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا/ جامعة بيرويت، فلسطين، ٢٠٠٨ ص٧٨، ص٨١

٢٢- جون باري، اصلاح الأمم المتحدة، ترجمة فاروق السعد، عن جريدة النيوزويك، صحيفة المدى على الرابط: https://almadapaper.net/sub/04-366/p04.htm

٢٣- تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر امنا: مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك، الأمم المتحدة، الوثيقة ذات الرمز A/59/565، ٢٠٠٤، ص٩١

٢٤- المصدر نفسه، ص٩٢

٢٥- محمد بركة، تحديات مشروع اصلاح مجلس الامن، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد ٢، ٢٠١٨، ص٣٠٠

٢٦- خلفان كريم، مجلس الامن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، العدد العاشر، الجزائر، ٢٠١٤، ص٩٣، ص٩٤

٢٧- علي يوسف الشكري، اصلاح مجلس الامن بين الواقع والطموح، مجلة دراسات نجفية، مركز دراسات الكوفة، العدد الخامس، ٢٠٠٦، ص٣٥٦، ٣٥٧.

٢٨- مسيكة محمد الصغير، قرارات مجلس الامن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦، ص١٢٧

٢٩- رانيا ماترماوي، اصلاح مجلس الامن، مجلة الحوار المتمدن-العدد: ٣٦٥٩، ٢٠١٢، على الرابط الاتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297893

٣٠- مقترحات اصلاح وتجديد العضوية في مجلس الامن، بحث منشور على موقع مراجي على الرابط الاتي: https://maraje3.com/2009/12/%D9%85%D9%82%D8%

٣١- سيد قاسم المصري، عضوية مجلس الامن، صحيفة الشروق، ٣١/أكتوبر/٢٠١٥، على الرابط الاتي:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31102015&id=ebfe82dd-c439-4af3-ba26-e855e0f95632

٣٢- بازيد علي، اصلاح مجلس الامن الدولي الى متى التأجيل، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي عام ٢٠١٧ على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=50891

٣٣- نقلا عن، كتاب الإحالة المؤرخ في ٢٠٠٤/١٢/١، الموجه الى الأمين العام من رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ص٧.

٣٤-يوسي ام هانيماكى، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧، ص١٣٦

٣٥-المصدر نفسه، نفس الصفحة.

٣٦- محمد بركة، تحديات مشروع اصلاح مجلس الامن، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢، ص٣٠٣.

٣٧- المصدر نفسه، ص٣٠٤، ص٣٠٥

٣٨- محمد دامو، منظمة الأمم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي-التحديات والمعوقات-، مجلة العلوم القانونية، موقع العلوم القانونية، ٢٠١٣، على الرابط:https://bit.ly/2Oz2kxB

٣٩- عدنان داوود عبد الشمري، مدى فاعلية مجلس الامن الدولي في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠١٦، ص٣٧٩، ص٣٨٠

٤٠- محمد دامو، منظمة الأمم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي، مصدر سبق ذكره.

٤١- يوسي ام هانيماكى، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

قائمة المصادر:

١- ميثاق الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٤٥.

٢- أبو بكر دسوقي، ستون عاما على الأمم المتحدة-العقبات امام الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ٢٠٠٥.

٣- تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر امنا: مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك، الأمم المتحدة، الوثيقة ذات الرمز A/59/565 ، ٢٠٠٤.

٤- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.

٥- حسن نافعة، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢.

٦- خلفان كريم، مجلس الامن وتحديات السلم والامن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، العدد العاشر، الجزائر، ٢٠١٤.

٧- صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا/ جامعة بيرويت، فلسطين، ٢٠٠٨.

٨- عثمان ناصر منصور، مجلس الامن والحاجة للإصلاح، صحيفة الرأي، ٢٠١٧/١٠/٣٠

٩- عدنان داوود عبد الشمري، مدى فاعلية مجلس الامن الدولي في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠١٦.

١٠-علي هادي الشكراوي، اصلاح مجلس الامن بين الضرورات العملية والمحددات السياسية، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠٠٧.

١١-علي يوسف الشكري، اصلاح مجلس الامن بين الواقع والطموح، مجلة دراسات نجفيه، مركز دراسات الكوفة، العدد الخامس، ٢٠٠٦.

١٢-فرج عصام بن جليل، مجلس الامن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات إصلاحه في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧.

١٣-كتاب الإحالة المؤرخ في ٢٠٠٤/١٢/١، الموجه الى الأمين العام من رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

١٤-محمد بركة، تحديات مشروع اصلاح مجلس الامن، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد ٢، ٢٠١٨.

١٥-محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن من منظور القانون الدولي، بحث منشور في مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، كربلاء، العدد ١١، ٢٠١٠.

١٦-مسيكة محمد الصغير، قرارات مجلس الامن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق بن عنكنون، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

١٧-يوسي ام هانيماكى، الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.

١٨-بازيد علي، اصلاح مجلس الامن الدولي الى متى التأجيل، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي عام ٢٠١٧ على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=50891

١٩-تقرير اخباري على موقعBBC عربي، حق النقض (الفيتو) حقائق وأرقام، ٢٠١٧/١٢/١٩، على الرابط الاتي: https://www.bbc.com/arabic/world-42400008

٢٠-جارش عادل، الامن الجماعي في الواقع الدولي، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي في ٢٠١٦/١٠/١٦ على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=38670

٢١-جون باري، اصلاح الأمم المتحدة، ترجمة فاروق السعد، عن جريدة النيوزويك، صحيفة المدى على الرابط الاتي: https://almadapaper.net/sub/04-366/p04.htm

٢٢-رانيا ماترماوي، اصلاح مجلس الامن، مجلة الحوار المتمدن-العدد: ٣٦٥٩، ٢٠١٢، على الرابط الاتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297893

٢٣-سيد قاسم المصري، عضوية مجلس الامن، صحيفة الشروق، ٣١/أكتوبر/٢٠١٥، على الرابط الاتي:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31102015&id=ebfe82dd-c439-4af3-ba26-e855e0f95632

٢٤-محمد دامو، منظمة الأمم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي-التحديات والمعوقات-، مجلة العلوم القانونية، موقع العلوم القانونية، ٢٠١٣، على الرابط الاتي: https://bit.ly/2Oz2kxB

٢٥-مقترحات اصلاح وتجديد العضوية في مجلس الامن، بحث منشور على موقع مراجي على الرابط الاتي: https://maraje3.com/2009/12/%D9%85%D9%82%D8%

٢٦-ناجي ملاعب، مشاريع اصلاح مجلس الأمن الدولي وانعكاسه على الأمن الجماعي، بحث منشور على موقع الامن والدفاع العربي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٣، على الرابط الاتي:

https://sdarabia.com/2017/02/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A-

٢٧-نبيل العربي، فشل نظام الامن الجماعي الدولي، مقال منشور في جريدة الشروق الالكترونية بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٦ على الرابط الاتي:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16022018&id=e385bda1-91f4-434a-8c02-aa6cf1986a83

٢٨-نميرة نجم-المستشار القانوني للاتحاد الافريقي-، موقف موحد لإفريقيا للحصول على حق الفيتو ومقعد دائم بمجلس الامن، جريدة اليوم السابع، ١٢ يناير ٢٠٢٠ على الرابط الاتي https://bit.ly/3eAooTj:

٢٩-هبة القدسي، صراع النفوذ داخل مجلس الامن، دراسة منشورة على الانترنيت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥ على الرابط الاتي: https://aawsat.com/home/article/14698

٣٠- هبة القدسي، صراع النفوذ داخل مجلس الامن، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط الاتي:
https://aawsat.com/home/article/14698

List of Sources and reference:

I United Nations Charter, New York, 1945.

II Abu Bakr Desouki, Sixty Years of the United Nations - Obstacles to Reform, Al International Policy Magazine, Issue 162, 2005.

III Report of the High-Level Panel on Threats, Challenges and Change, A Safer World: Our Shared Responsibility, New York, United Nations, document symbol A / 59/565, 2004.

IV Hassan Nafaa, The United Nations in Half a Century, The World of Knowledge Series, Kuwait, 1995.

V Hassan Nafaa, International Organization, Al Shorouk International Library, Cairo Department of Political Science, 2002.

VI Khalfan Karim, The Security Council and the Challenges of Global Peace and Security: A Study in the Light of the United Nations Organization's Reform Proposals, Al-Mufakir Magazine, 10th Issue, Algeria, 2014.

VII Sabreen Abdel-Rahman Al-Qarinawi, The Role of the United Nations in the International System: A Comparative Study, published MA Thesis, Faculty of Graduate Studies / University of Beirut, Palestine, 2008.

VIII Othman Nasser Mansour, Security Council and the Need for Reform, Al-Rai Newspaper, 10/30/2017

IX Adnan Daoud Abdul-Shammari, The Effectiveness of the UN Security Council in Confronting Non-International Armed Conflicts, Journal of Legal and Political Sciences, Diyala University, Volume Five, First Issue, 2016.

x Ali Hadi Al-Shakrawi, Security Council Reform between Practical Necessities and Political Determinants, College of Law, University of Babylon, 2007.

xi Ali Yusef Al-Shukry, Security Council Reform between Reality and Ambition, Najafi Studies Journal, Kufa Studies Center, Fifth Issue, 2006.

xii Faraj Essam bin Jalil, the UN Security Council, a study of legal and political competence and the manifestations of its imbalance and obstacles to reform in light of international changes, a master's thesis, published, College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2017.

xiii The referral letter dated 12/1/2004, addressed to the Secretary-General by the Chairman of the High-Level Panel on Threats, Challenges and Change.

xiv Muhammad Baraka, Challenges of the Security Council Reform Project, Journal of the Mediterranean Dialogue, Volume IX, Issue 2, 2018.

xv Muhammad Hussain Kazim al-Issawi, The Right of Veto in the Security Council from the Perspective of International Law, a research published in Ahl al-Bayt Magazine, Ahl al-Bayt University, Karbala, Issue 11, 2010

xvi Msika Muhammad al-Soghair, UN Security Council Resolutions between the Charter and Implementation Texts, published master's thesis, Ben Anknoun Law School, University of Algiers, 2010.

xvii Yossi M. Hanimaki, United Nations, a very short introduction, translated by Muhammad Fathy Khader, Hendawi Foundation, 2017.

xviii Bazid Ali, Reform of the UN Security Council until when to postpone, research published on the Arab Democratic Center website in 2017 at the following link: https://democraticac.de/?p=50891

xix News report on the BBC Arabic website, The veto, facts and figures, 12/19/2017, at the following link: https://www.bbc.com/arabic/world-42400008

xx Garsh Adel, Collective Security in the International Reality, a research published on the Arab Democratic Center website 10/16/2016 at the following link:
https://democraticac.de/?p=38670

xxi John Barry, Reform of the United Nations, translated by Farouk Al-Saad, from the Newsweek newspaper, Al-Mada newspaper, at the following link: https://almadapaper.net/sub/04-366/p04.htm

xxii Rania Matermaoui, Reform of the Security Council, Al-Hiwar Al-Mutmadoun Magazine - Issue: 3659, 2012, at the following link:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297893

xxiii Syed Qasim Al-Masry, Security Council Membership, Al-Shorouk Newspaper, 31 / October / 2015, at the following link:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=31102015&id=ebfe82dd-c439-4af3-ba26-e855e0f95632

xxiv Muhammad Damo, The United Nations Organization in Light of the Changes of the International System - Challenges and Obstacles -, Journal of Legal Sciences, Legal Sciences Website, 2013, at the following link: https://bit.ly/2Oz2kxB

xxv Proposals to reform and renew membership in the Security Council, research published on Maraji website at the following link:
https://maraje3.com/2009/12/%D9%85%D9%82%D8%

xxvi Naji Malaeb, Security Council reform projects and their reflection on collective security, a research published on the Arab Security and Defense website on February 23, 2017, at the following link:
https://sdarabia.com/2017/02/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A

xxvii Nabil Al-Arabi, The failure of the international collective security system, an article published in the electronic newspaper Al-Shorouk on February 16, 2018 at the following link: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16022018&id=e385bda1-91f4-434a-8c02-aa6cf1986a83

xxviii Namira Najm - Legal Adviser to the African Union - A unified position for Africa to obtain the right of veto and a permanent seat in the Security Council, Al Youm Al Sabea Newspaper, January 12, 2020 at the following link :https://bit.ly/3eAooTj

xxix Heba Al-Qudsi, The Power Struggle within the Security Council, a study published on the Internet on 12/25/2013 at the following link : https://aawsat.com/home/article/14698

xxx Heba al-Qudsi, the struggle for influence within the Security Council, a study published on the Internet at the following link: https://aawsat.com/home/article/14698